

الموقع القانوني للحقوق العينية الاصلية و التبعية

مدرس المادة

الاستاذ الدكتور سعد ربيع عبد الجبار

المرحلة الرابعة

المصدر

الحقوق العينية الاصلية و التبعية للدكتور

محمد طه البشير و الدكتور غني حسون
طه

مصدر مساعد

الحقوق العينية للدكتور صلاح الدين الناهي

- القانون : هو مجموعة قواعد قانونية تنظم علاقة الفرد بالمجتمع
- و ينقسم الى قسمين
- القانون العام
- و القانون الخاص

- فالقانون العام عبارة عن مجموعة قواعد قانونية تنظم علاقة الفرد مع الدولة بعدها صاحبة السيادة و السلطان , و علاقة الدولة بالدول الاخرى.
- ماتقدم يبين ان قسم القانون العام معني بتنظيم العلاقات التي لا يكون للفرد فيها ارادة و لاتراعى فيها مصلحة فرد دون الاخر و انما تكون المراعاة للصالح العام.
- و لهذا القسم فروعاً خمس هي القانون الدستوري, القانون الاداري, القانون الدولي العام, القانون الجنائي, و المالية العامة.

- اما قسم القانون الخاص فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الفرد بالفرد او علاقة الفرد بالدولة لا باعتبارها صاحبة السلطان و السيادة, و هو بهذا التعريف يرحح مصلحة فرد على مصلحة فرد اخر حسب اولوية الحماية و الترويج.
- للقسم الخاص فروع اربع هي فرع القانون المدني, القانون التجاري, القانون الدولي الخاص, و الشريعة الاسلامية.
- يتناول كل فرع من فروع القانون سواء كان في القسم العام ام في القسم الخاص جانب من جوانب الحياة للافراد و المجتمع, و الذي يعنينا في دراسة الحقوق العينية هو فرع القانون المدني

- القانون المدني : هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الحقوق المالية و الشخصية للافراد.
- يتم دراسته في المراحل الدراسية كافة , اذ يدرس طالب القانون في المرحلة الاولى مادة مدخل لدراسة القانون تتناول النصوص القانونية (34-71) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951
- في المرحلة الثانية يدرس النظرية العامة في الالتزامات و تتناول النصوص القانونية (72-505).
- في المرحلة الثالثة يدرس العقود المسماة و تتناول النصوص القانونية (506-1047).

○ و في المرحلة الاخيرة يدرس طالب القانون تنمة القانون المدني تحت عنوان الحقوق العينية الاصلية و التبعية, يتناول النصوص القانونية (1048-1383) من القانون ذاته.

○ يتضح جليا ان الموقع القانوني لمادة الحقوق العينية هو في الجزء الاخير من القانون المدني و الذي هو فرع من فروع قسم القانون الخاص الذي هو شطر من شطري القانون (العام و الخاص).